



## نداء عاجل لإعطاء الأولوية للعدالة الانتقالية في سوريا

شهدت سوريا في نهاية الأسبوع الماضي أعنف موجة من العنف منذ انتقال السلطة في ديسمبر 2024. يؤكد مركز دياكونيا للقانون الدولي الإنساني على أهمية الالتزام بالقانون الدولي، وتعزيز العدالة الانتقالية، ووضع إطار قانوني قائم على سيادة القانون.

أفادت منظمات حقوق الإنسان بوجود مزاعم حول عمليات قتل خارج نطاق القضاء في الساحل السوري منذ السادس من مارس. ووفقاً لهذه التقارير، قُتل مدنيون من مسافة قريبة، مع ادعاءات بأن بعضهم استُهدف بناءً على الهوية الدينية. بالإضافة إلى ذلك، هناك روايات عن عمليات نهب لممتلكات المدنيين وإضرار النيران فيها.

جميع الأطراف ملزمة بموجب القانون الدولي بحماية الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في الحياة، والمساواة أمام القانون، والحرية من التعذيب، والحق في محاكمة عادلة أمام محاكم مختصة ومستقلة ومحيدة. إن حماية هذه الحقوق والوفاء بها في ظل الظروف الحالية يشكلان حجر الأساس للعدالة الانتقالية، التي تعد ضرورية لمعالجة جميع الانتهاكات وضمان المساءلة. كما أن إتباع نهج موثوق وشامل لتحقيق العدالة أمر أساسي لمنع المزيد من عدم الاستقرار.

يؤكد المركز على ضرورة قيام سوريا بمراجعة تشريعاتها الوطنية لتضمين تعريفات الجرائم الدولية، بما يضمن محاكمة الأفراد على أفعال تشكل جرائم جنائية بموجب القانون الدولي.

إن العدالة الانتقالية لا تقتصر على المساءلة؛ بل إنها تهدف إلى استعادة الثقة، وضمان العدالة، وتعزيز المصالحة، وهي جميعها عناصر بالغة الأهمية لتحقيق الانتقال السلمي ومنع المزيد من العنف. إن الالتزام بالعدالة يُعد أمراً أساسياً لاستقرار سوريا في المستقبل.